

ومن الممكن أن تؤدي هذه الخلافات والمناكفات السياسية إن استمرت إلى تقصير عمر هذه الحكومة.

كذلك إذا لم يتم الاتفاق بشكل إيجابي على إنهاء حالة الفوضى والفلتان الأمني ومحاسبة كل من يتسبب بحالة خطف أو قتل أو إطلاق نار وإرباك الساحة الداخلية الفلسطينية، فهذا بالتأكيد سوف يؤدي لاستمرار الإشكالات ويعمل على التقصير من عمر حكومة الوحدة.

- ذكرت أن هناك عوامل خارجية وأخرى داخلية وهي الفلتان الأمني فمن المسؤول عن ذلك؟

■ الجميع يتحمل مسؤولية الفلتان الأمني، ما دام هناك ميليشيات مسلحة محسوبة على معظم الفصائل وملثمون يقومون بخطف الأجانب وإطلاق النار العشوائي واغتيال الشخصيات الفلسطينية، لذلك لا بد من اتفاق على أدوات ووسائل لإنهاء حالة الفوضى والفلتان الأمني.

- ما هي هذه الأدوات والوسائل من وجهة نظركم؟

■ يجب منع المظاهر المسلحة في الشوارع والأزقة، خاصة وأن الاحتلال غادر شوارع القطاع. ومن يريد أن يحمل السلاح فعليه التوجه إلى الحدود والثغور، وليس إلى الشوارع والأزقة.

من المهم العمل على نشر أفراد الأجهزة الأمنية بشكل دائم في المدن والمخيمات والأماكن المكتظة بالسكان، من أجل ردع كل من تسول له نفسه التعدي على القانون.

وأعتقد أن التوتر الذي ساد في الفترة الأخيرة سيخف في حال تم تشكل حكومة الوحدة الوطنية، بالإضافة لضرورة إصدار تعليمات واضحة لجميع أفراد الأجهزة الأمنية، ومن لم يلتزم بالصلحة الوطنية وثبت تورطه في إطلاق نار أو قتل وغيره تتم معاقبته بغض النظر عن انتمائه السياسي.

- يعني هل هناك أمل بانتهاء حالة الفلتان الأمني في ظل حكومة الوحدة الوطنية؟

■ لا شك أن هناك أملاً كبيراً في إنهاء حالة الفلتان الأمني، خاصة أن كلتا الحركتين أثبتت وفي ذروة الاقتتال الداخلي وبجهود المخلصين من كلا الطرفين قدرة كبيرة على تطويق الأحداث، وأنا على يقين أنه إذا خلصت النوايا فسنترى احتواء لظاهرة الفلتان الأمني. ■



لأساسيات الشعب الفلسطيني، حيث أنه ما زال تحت الاحتلال وجميع قواه السياسية تتفق على دحر هذا الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية على أراضي ٦٧ وتركيز المقاومة في هذه المناطق، والتمسك بالثوابت والحقوق الفلسطينية، أي البنود التي جاءت بها وثيقة الوفاق الوطني التي وافقت عليها جميع القوى الفلسطينية ما عدا حركة الجهاد الإسلامي.

وأعتقد أن هذه القضايا الأساسية ستكون نقاط اتفاق وتفاهم وستكون أرضية جيدة لحوار فلسطيني إيجابي والابتعاد عن المناكفات والمجابها السياسية.

- إلى أي مدى تتوقع استمرار حكومة الوحدة الفلسطينية؟

■ إذا انتهى الحصار الدولي على الشعب الفلسطيني وحكومته وبدأت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) فتح علاقات تعامل وإنهاء الحصار، أعتقد أن الحكومة ستعمر طويلاً إلى أن تنتهي فترة ولاية المجلس التشريعي والتي بقي منها ثلاث سنوات ونصف تقريباً.

أما إذا تحفظت أميركا على هذه الحكومة واستمرت في سياستها الرامية إلى حصار الشعب الفلسطيني ومنعت التعامل مع الحكومة، من المؤكد أن ذلك سيخلق خلافاً فلسطينياً داخلياً وسينتج من يدعو إلى ضرورة التعامل مع شروط الرباعية والاعتراف ب(إسرائيل) والاتفاقات السابقة، ومن يقول إنه تم تلبية هذه الشروط بشكل ضمني ولا حاجة للاعتراف والإقرار بهذه الشروط صراحة.

الوطنية القادمة فالمستقبل غير مبشر.

كذلك هناك معوقات أخرى حيث أنه من المؤكد أن تقع خلافات مستقبلية بين حركة فتح وحركة حماس، وخاصة فيما يتعلق بموضوع المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، وكذلك الأدوات والوسائل التي يجب أن تستخدمها الحكومة من أجل فك الحصار الدولي المفروض على السلطة.

كذلك حالة الفوضى والفلتان الأمني أعتقد أنه ستكون خلافات بين الكتل البرلمانية حول النقاط السابقة. وخاصة أننا تعودنا على المناكفات والمجابها السياسية بين حركتي حماس وفتح، وليس من المتوقع أن تنتهي هذه المناكفات السياسية بمجرد تشكيل حكومة الوحدة الفلسطينية.

مثال فقط، عندما يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية ويكون الناطق باسم الحكومة الدكتور غازي حمد، فإن حركة فتح سوف تتحفظ مثلاً على بعض التصريحات، وأنه لا يمثل البرنامج السياسي. كما أتوقع خلافات حتى حول تصريحات رئيس الوزراء.

ومن المؤكد أنه ستحدث خلافات مستقبلية بين وزراء حركتي حماس وفتح فيما يتعلق بالقضايا الخلافية بينهما، مثلاً حول مدى تلبية الحكومة للشروط الدولية والفلتان الأمني وغير ذلك.

- ذكرت نقاط خلاف ستكون داخل حكومة الوحدة الوطنية ولكن ما هي نقاط الالتقاء فيها؟

■ هناك نقاط التقاء كثيرة، في البداية نرجع